قيادتها تجتمع بعباس ونتانياهو كل على حدة

الصين تدعم الفلسطينيين بـ 18 مليون دولار .. وتطرح رؤيتها لحل قضية سلام الشرق الأوسط

■ بينغ يجدد تأكيده على ضرورة التمسك بالمفاوضات كطريق وحيد للسلام

■ بكين تتمسك بموقفها المطالب بوقف بناء المستوطنات ورفع الحصار ومعالجة قضية الأسرى

الرئيس الصيني لدى استقباله عباس أمس

بكين – «وكالات»: قررت الصين تقديم منحة مالية تقدر بـ15 مليون دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية وثلاثة ملايين أخرى لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. جاء ذلك عقب مباحثات أجراها الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس في بكين مع نظيره الصيني شي جين بينغ.

ويقوم محمود عباس منذ امس الاول بـ«زيارة دولة» إلى الصين تدوم ثلاثة أيام، وهي الزيارة التي تتزامن مع زيارة «رسمية» يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو إلى نفس الدولة، بدأت امس وتدوم خمسة أيام، لكن الرجلين لن يلتقيا. غير أن الصين التي ترغب في الاضطلاع بدور دبلوماسي أكثر نشاطا في الشرق الأوسط، على استعداد لتنظيم اجتماع بين الرجلين، بحسب وكالة أنباء شينخوا.

وجدد الرئيس الصيني خلال لقائه بمحمود عباس التأكيد على ضرورة التمسك بالمفاوضات كطريق وحيد للسلام الفلسطيني الإسرائيلي، وشدد على أهمية وقف بناء المستوطنات ورفع الحصار عن قطاع غزة ومعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين.

وطرح الرئيس الصيني رؤية من أربع نقاط حول تسوية القضية الفلسطينية خلال مباحثاته مع محمود عباس، أولها: «يجب التمسك بالاتجاه الصحيح المتمثل بإقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل».

واعتبر شي جين بينغ أن إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تعتبر «حقا غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، ومفتاحا لتسوية القضية الفلسطينية»، لكنه أضاف قائلا «إن حق البقاء لإسرائيل وهمومها الأمنية المعقولة يجب أن تكون موضع الاحترام الكافي».

وتتمثل النقطة الثانية في وجوب التمسك بالمفاوضات باعتبارها «الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام الفلسطيني الإسرائيلي»، واعتبر الرئيس الصيني أن الأمر الأهم في الوقت الحاضر هو اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف بناء المستوطنات، ومنع ما سماها أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين بشكل ملائم، بما يهيئ ظروفا لازمة لاستئناف مفاوضات السلام.

كما دعا إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع الفصائل الفلسطينية، واعتبر أن ذلك أمر يساهم في استئناف وتدعيم مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أما النقطة الثالثة، فتتعلق بوجوب التمسك بقوة بمبدأ الأرض مقابل السلام وغيره من المبادئ، ووجوب أن تعمل الأطراف المعنية على دفع عجلة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام على نحو شامل استنادا إلى المرجعيات القائمة المتمثلة في مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

أما النقطة الأخيرة التي عرضها الرئيس الصيني فهي وجوب أن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا للدفع قدما بعلمية السلام. ودعا في هذا الصدد إلى زيادة المساعدات للجانب الفلسطيني في مجالات تدريب الموارد البشرية والبناء الاقتصادي وغير ذلك.

وأثنى شي جين بينغ على الرئيس الفلسطيني، وقال إنه الأول من بين قادة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط الذي تستقبله القيادة الصينية الجديدة بعد انتخابها في مارس الفائت، كما وصفه بأنه سياسي كبير ويتمسك بخيار السلام الإستراتيجي.

من جانبه، قال عباس إن الصين دولة صديقة لفلسطين، وأشار إلى وجود رؤى مشتركة بين البلدين في القضايا الإقليمية والدولية.

ويذكر أن الصين –وهي عضو في مجلس الأمن الدولي– دعمت في السابق انضمام الدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وكانت أول دولة تفتح ممثلية في الأراضي الفلسطينية في بداية الستينيات، واستقبلت الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام 1963.

المغرب يعلن تفكيك خليتين إرهابيتين.. مجدداً

الرباط – «وكالات»: أعلنت السلطات المغربية «تفكيك خليتين جديدتين أفرادها متشبعون بالفكر المتشدد»، في اقليم الناظور شمالي البلاد، حسب بيان الداخلية.

وكانت الرباط قد وصفت تنامي الجماعات المتطرفة بانه «مصدر قلق» وذلك قبل نحو 4 أشهر.

وقالت وزارة الداخلية في بيان إن أفراد «الخليتين» كانوا ينشطون في هذا الإقليم تحت أسم «الموحدون» و«التوحيد».

وحسب البيان الذي أوردته وكالة الأنباء المغربية الرسمية فإن أفراد الخليتين المزعومتين الذين لم يحدد عددهم قاموا بسلسلة سرقات باسم «الجهاد» وكانوا على اتصال بمتطرفين في شمالي مالي.

وأشار البيان أيضا إلى أن المتهمين وبينهم «سجينان سابقان في إطار قانون مكافحة الإرهاب أقاموا علاقات مع أوساط متطرفة خارج التراب الوطني». وأكدت الوزارة أن الاعتقال تم إثر عملية للشرطة الوطنية وأن المتهمين يخضعون حاليا للاستجواب.

وكانت الداخلية المغربية قد وصفت في يناير «تنامي الشبكات الإرهابية» بانه «مصدر قلق» وذلك لدى إعلانها تفكيك خلية تعمل على تجنيد شبان مغاربة لإرسالهم «للجهاد ضمن منظمات إرهابية على صلة بالقاعدة». وقبل اسابيع من ذلك أعلنت السلطات المغربية تفكيك العديد من الخلايا التي تجند مغاربة لمصلحة «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي».

تونس: إصابة جنديين بانفجار لغم أرضي

تونس – «وكالات»: قالت وزارة الدفاع التونسية ان جنديين اصيبا امس اثر تفجر لغم يعتقد ان متشددين اسلاميين زرعوه في جبل الشعانبي قرب الحدود مع الجزائر حيث يلاحق الجيش جماعات اسلامية مسلحة. وهذا رابع لغم ينفجر خلال اسبوع واحد وسط انتقادات بنقص التجهيزات لدى القوات المسلحة للتصدي لهذا الخطر. وقال مختار بن نصر المتحدث باسم الجيش ان جنديين اصيبا في تفجر لغم هذا الصباح احدهما في عينه والثاني في ساقه دون ان يعطي مزيدا من التفاصيل.

وذكر مسؤول بمستشفى القصرين ان جنديا بترت ساقه بينما اصيب الثاني في عينه. والاسبوع الماضي اصيب عشرة جنود في تفجر ثلاثة الغام في نفس المنطقة الجبلية التي يرجح ان مسلحين يحتمون بها. واحتج مئات من قوات الامن الأسبوع الماضي على نقص التجهيزات لمكافحة المتشددين الاسلاميين في المناطق الحدودية مع الجزائر وليبيا.

الجزائر: «الإخوان» تختار المعارضة

الجزائر – «وكالات»: أفرز المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم «حمس»، المحسوبة على التيار الإخواني بالجزائر، قيادة جديدة للحزب، أجمعت الصحافة الجزائرية على إطلاق وصف «الراديكالية» عليها، مما أعطى مؤشرا على إعادة تشكيل الخارطة السياسية في البلاد.

وانتخب الدكتور عبد الرزاق مقري، نائب الرئيس السابق، على رأس الحركة خلفا لأبو جرة سلطاني، بمجموع 177 صوتا من أعضاء مجلس الشورى، في وقت حصل فيه منافسه عبد الرحمن سعيدي، وهو رئيس مجلس شورى الحزب السابق، على 65 صوتا فقط. ولم يترشح الرئيس السابق «أبو جرة سلطاني» بعد المصادقة على القانون الأساسي، والذي ينص على «انتخاب رئيس لعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة»، وهو الذي قاد الحركة منذ عام 2003. وقال أبو جرة في كلمته للمؤتمرين «إني التمس منكم اليوم إكرامي بإعفاء كامل أجد فيه فرصة أكبر أتفرغ فيها لأخدم ما هو أوسع من الحركة». وفهم من هذا الكلام أنه يريد الترشح للانتخابات الرئاسية العام المقبل. ومعلوم عن الدكتور عبد الرزاق مقري أنه مهندس «فك الارتباط» مع الحكومة العام الماضي، بعد مخاض داخل حمس بين الداعين للتحول إلى «المعارضة الإيجابية»، وبين من دافع عن ضرورة المحافظة على خيار المشاركة، كمشروع إستراتيجي للحزب. وقرر مجلس الشورى حينها سحب وزرائه من حكومة أحمد أويحيى السابقة، لكن الحركة شهدت هزات عنيفة منها خروج قياديين وانضمامهم إلى القيادي السابق عمار غول –وهو وزير الأشغال العمومية– الذي أسس حزب تجمع أمل الجزائر «تاج». وذلك قبل أن يتأسس حزب آخر، هو حركة البناء الوطني، الذي يروج أعضاؤه بأنه ممثل الإخوان الوحيد الذي يحظى بدعم مكتب الإرشاد العالمي، خاصة بعد الخلاف الذي وقع عقب المؤتمر الرابع، والذي عرف تطورات أفضت في النهاية إلى خروج حزب من رحم الإخوان هو حزب التغيير، الذي تزعمه الوزير الأسبق عبد المجيد مناصرة، والذي يخوض الآن مفاوضات حول رجوعه لحركة مجتمع السلم. كل هذه الانشقاقات ميزت مسيرة عشر سنوات هي فترة قيادة الوزير الأسبق أبو جرة سلطاني، والتي لم تمر «بردا وسلاما» عليه خلال هذا المؤتمر، إذ إنه بالرغم من المصادقة على التقرير الأدبي، إلا أن أصواتا من مندوبي الولايات طالبوا بـ«الحساب» والكشف عن التقرير المالي للحركة.

كما أن «التخبط» في الخطاب السياسي «كان الحزب يشارك في الحكومة وفي نفس الوقت ينتقدها كالمعارضة»، كان له الأثر السلبي على الوعاء الانتخابي لحركة حمس التي فقدت الكثير في الاستحقاقات الانتخابية بالرغم من تحالفها مع حزبين إسلاميين ضمن التكتل الأخضر. في ظل هذا الصراع بين أبناء الحزب الواحد، وهذا الموقف السياسي «المتذبذب»، برز نجم عبد الرزاق مقري كخيار «لرفع الحرج عن القيادة في خطابها المزدوج بين السلطة والمعارضة»، الذي تكرس خاصة في العهدة الثانية لأبو جرة.

وبخلاف ما كان سابقا، عرف النقاش وعلى مدار الأيام الثلاثة للمؤتمر تركيزا على فكرتين أساسيتين، هما: استمرار المشاركة في الحكومة وفي أجهزة الدولة المختلفة، أو تحول الحركة إلى قوة معارضة في البلاد، قبل أن يُحسم الصراع لصالح الأخير.

وبالرغم من رفض الرئيس الجديد لحمس التصريح لوسائل الإعلام، إلا أن مقربين منه كشفوا بحب الجزيرة نت أن مقري وضع بين أيديهم خطة عشر سنوات، خمس سنواتها الأولى مكرسة فقط لترتيب بيت الحزب الداخلي.

مصر: 5 معتقلين على خلفية مهاجمة موكب قنديل

القاهرة – «وكالات»: اكدت تقارير صحافية من القاهرة إن حرس رئيس الوزراء المصري هشام قنديل ألقى القبض على خمسة اشخاص بعد أن أطلق أحدهم طلقات خرطوش أثناء مرور موكبه بوسط القاهرة مساء أمس الأول، في حين أكدت وزارة الداخلية أن الحادث لم تكن له دوافع سياسية.

وأعلنت وزارة الداخلية في بيان أن المحتجزين الخمسة كانوا في طريقهم للتشاجر مع مجموعة كانت تطاردهم بسبب خلاف سابق، وأن سيارتهم تداخلت مع موكب قنديل في حي الدقي بالقاهرة الساعة الـ11 مساء بالتوقيت المحلي.

وأضافت أن أحد المحتجزين أطلق عيارين ناريين تجاه إحدى سيارات الحراسة عندما حاول طاقم الحراسة إبعاد سيارتهم عن مسار الموكب، فقامت الشرطة بمطاردتهم واحتجزت الرجال الخمسة.

وجاء في البيان أن الواقعة «ليس لها أي دوافع سياسية أو أبعاد أخرى»، وهو ما أكده أيضا المتحدث باسم مجلس الوزراء علاء الحديدي، قائلا إن الحادث الذي وقع أثناء عودة قنديل إلى منزله من عمله لم يكن نابعا من دوافع سياسية، وإن رئيس الوزراء «بخير ولم يصبه أي مكروه».

ألمانيا تطالب بأدلة قبل اعتبار حزب الله منظمة إرهابية

برلين – «وكالات»: أعلن متحدث باسم الداخلية الألمانية امس الاول أن وزير الداخلية هانس بيتر فريدريتش طلب الحصول على أدلة قبل وضع حزب الله اللبناني على لائحة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية. وأكد المتحدث معلومات –نقلتها اسبوعية دير شبيغل الألمانية– أن الوزير بعث في 16 ابريل برسالة إلى نظيريه البلغاري والقبرصي طالبا منهما تزويده بالمعلومات التي تثبت تورط حزب الله بنشاطات «إرهابية» على أراض أوروبية. لكن المتحدث أوضح أن وزير الداخلية لم يتلق أي رد حتى الآن. وكانت السلطات البلغارية أعلنت في 5 فبراير أنها تملك أدلة على تورط حزب الله في الهجوم الذي استهدف في 18 يوليو الماضي حافلة في مطار بورغاس ببلغاريا، مما أدى إلى مقتل خمسة سياح إسرائيليين وسائق الحافلة.

وفي مارس الماضي حكمت محكمة قبرصية على لبناني عضو في حزب الله بالسجن أربع سنوات لمشاركته في الإعداد لهجمات تستهدف مصالح إسرائيلية في قبرص.

وتحث الولايات المتحدة مع إسرائيل على وضع حزب الله على لائحة الإرهاب، إلا أن هذا الأمر يستوجب موافقة جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ27 عليه.

وتعد فرنسا من أكثر الدول المترددة إزاء اتخاذ قرار من هذا النوع.

الخرطوم تعترف بتقييد حرية الصحافة .. و«الاتحاد» يعلن رفضه للإجراءات الاستثنائية

الخرطوم – «وكالات»: اتفق مسؤولون حكوميون وصحافيون على وجود قيود تكبل الصحافة السودانية وتمنعها من أداء دورها بالكامل. وفي احتفال نظمه الاتحاد العام للصحافيين السودانيين بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة أمس الأول، وصف هؤلاء الرقابة القبلية على الصحف التي يمارسها جهاز الأمن، بالأمر المخالف للقانون والأعراف، وبأنها تقدح في مصداقية الدولة تجاه حرية الإعلام والإعلاميين.

إلا أن المسؤولين يعتقدون بوجود دواع أمنية تفرض أشكالا من الرقابة القبلية أو البعدية، وتوقيف وتعليق صدور الصحف.

ووجه صحافيون انتقادات للحكومة لما تفرضه من قوانين، يرون أنها لا تتلاءم مع ما تطرحه من مشاريع وطنية، تبدو في ظاهرها جامعة للكل.

وأكد وزير الإعلام –الناطق الرسمي باسم الحكومة السودانية– أحمد بلال عثمان حق الصحافيين في تلقي المعلومة الصحيحة، «لأنها تمثل رأس الخيط بين الحاكم والمحكوم».

واعترف الوزير بأن القيود الحكومية تسببت في توقف عدد من الصحف والكتاب الصحافيين، وعبر عن عدم سعادته بذلك، إلا أنه يرى إمكانية اللجوء لتلك الإجراءات في حالة الحرب أو التعبئة العامة «لكي نوقف الانتقادات والحديث في الأشياء الأمنية».

وأضاف الوزير في كلمته أن الحكومة ستسعى لإزالة العقبات أمام الصحافة، ولإرجاع الموقوفين عن الكتابة لممارستها.

وقد أكد الاتحاد العام للصحافيين السودانيين تمسكه بالحريات الصحافية، ورفضه لأي إجراءات استثنائية في حق الصحافيين والصحف بالبلاد. ودعا في بيان إلى وقف كافة أشكال الرقابة على الصحف، وإيقاف الصحافيين ومنع بعضهم من الكتابة، داعيا في الوقت ذاته للاحتكام إلى القانون في المخالفات الصحافية.

وأبدى الاتحاد رفضه لفكرة إنشاء نيابات للصحافة بولايات السودان المختلفة «لأنها تمثل نوعا من أنواع محاربة الصحافة والصحافيين»، وطالب بتطبيق العقوبات المدنية في قضايا النشر الصحافي، بدلا من العقوبات الجنائية.

بعد ساعات من فك الحصار على «الخارجية» و«العدل».. والمقريف وجبريل أبرز من يطولهم الإقصاء

ليبيا: البرلمان يقر قانون العزل.. تحت تهديد السلاح

■ الغرياني: كلمة حق أريد بها باطل ونتحفظ على فقرة تهديد الأمن القومي

■ الزبير ينتقد تغييب الأطياف السياسية عند الحوار حول القانون

جانب من تجمع مطالب بتطبيق قانون العزل

طرابلس – «وكالات»: أقر المؤتمر الوطني العام «البرلمان» في ليبيا مساء امس الأول قانون العزل السياسي بالإجماع، وذلك بعد ساعات من فك الحصار المسلح على وزارات الخارجية والعدل. وسيدخل القانون حيز التنفيذ بعد 30 يوما من تاريخ إقراره.

وبموجب القانون –الذي جاء في 20 مادة– سيعزل 23 فئة عملت مع نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، في الفترة بين العام 1969 والعام 2011.

وسوف يختفي عن المشهد السياسي لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ القانون رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف سفير ليبيا في الهند إبان الثمانينيات، ونائبه الأول جمعة عتيقة رئيس جمعية حقوق الإنسان التابعة لسيف الإسلام القذافي، وزعيم تحالف القوى الوطنية محمود جبريل مسؤول التخطيط سابقا.

وحدد القانون 20 وظيفة ممنوعة على المشمولين بالعزل السياسي، أبرزها رئاسة الدولة والحكومة والسلطة التشريعية وقيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية وما في حكمها، ويعمل به لمدة عشرة سنوات من تاريخ نفاذه.

وقد أرسل المقريف رسالة إلى جلسة المؤتمر العام اعتذر فيها عن الحضور لانطباق القانون عليه.

وفي أول رد فعل على إقصاء زعيمهم محمود جبريل، قال عضو المؤتمر الوطني عن تحالف القوى الوطنية إبراهيم الغرياني إن ليبيا أكبر من الجميع، مؤكدا أن إبعاده عن الحياة السياسية ثمن بسيط مقابل دماء آلاف الشهداء الذين سقطوا في الثورة.

وكشف الغرياني عن نقاط خلاف بين الكتل السياسية، مؤكدا أنه من المتمسكين بالمسودة الأولى للقانون التي تتضمن إبعاد جميع المسؤولين في العهد السابق، بالإضافة إلى مزدوجي الجنسية من الليبيين.

وأوضح أن الفقرة الأخيرة استبعدت من القانون، على أن يقدم بها قانون منفصل لاحقا، مؤكدا أن كتلتهم ترفض الاستثناءات التي طالبت بها الكتل الأخرى.

وقالت الجزيرة نت انها حصلت على معلومات مؤكدة بأن كتلة الوفاء للشهداء كانت تطمح إلى استثناء رئاسة وأعضاء المؤتمر من القانون، لكنها سحبت الاقتراح قبيل جلسة التصويت.

من جانبه وصف عضو المؤتمر الوطني بكتلة العدالة والبناء –المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين– عمر بوشاح اليوم بـ«التاريخي» وأنه اليوم الحقيقي لسقوط نظام القذافي، مؤكدا في تصريح للجزيرة نت عقب التصويت أنهم استطاعوا تحصين الثورة بهذا القرار.

وقال بوشاح إنهم في حزب العدالة والبناء سيكون أول من يطبق القانون، مشيرا إلى خلافات جوهرية مع بقية الكتل، من بينها محاولات كتلة تحالف القوى الوطنية عدم إدراج رؤساء الأحزاب ضمن المعزولين سياسيا.

وفي أول تعليق له عقب صدور القانون، قال الناطق الرسمي باسم تنسيقية العزل السياسي عادل الغرياني إنه حق أريد به باطل، مشيرا إلى تحفظهم على فقرة تهديد الأمن القومي الواردة في القانون، واصفا الفقرة بأنها «مدسوسة» والهدف منها إبعاد الثوار.

وأكد أن الفقرة بها غموض وتطول المناضلين في السنوات السابقة، مضيفا أن الثوار كانوا يتوقعون تحصين القانون من الطعن أمام القضاء، لكنه لم يحدث.

وأكد أنهم اكتشفوا عدم تحصينه، مضيفا أنه «في ظل قضاء فاسد بإمكان المبعدين الرجوع إلى أعمالهم ومناصبهم»، مؤكدا أن القانون لا يلبي طموحات المرحلة الحالية.

وأوضح الغرياني أنه كان يتوقع أن يطول القانون 36 فئة وردت في المسودة الأولى لمشروع القانون، واتهم الجهات التشريعية بالتلاعب في القانون.

من جانبه، انتقد رئيس مجلس برقة الفدرالي أحمد الزبير ما سماه تغييب الأطياف السياسية عند الحوار على هذا القانون، لكنه أقر إنه «قانون تاريخي». لكنه أبدى تحفظه على استخدام قوة السلاح لإقرار القانون.

وفي وقت عبر فيه الناشط المطالب بالعزل السياسي أسامة كعبار عن سعادته لإقرار القانون، وصف العضو المؤسس في حزب التوافق الوطني يونس فنوش القانون الجديد بأنه «كارثة» نتيجة إقراره تحت تهديد السلاح، مؤكدا أنه سيتقدم فورا بطعن فيه.

وقال إن صيغة القانون «مؤامرة مدبرة» لإحداث هزة في كيان الدولة عند تطبيق القانون على عدد كبير من أعضاء المؤتمر والحكومة، محذرا من دخول البلاد في فراغ سياسي ودستوري. وأشار إلى أن انهيار المؤسسات التشريعية والتنفيذية «منزلق خطير» نحو فرض الآراء بالقوة.